الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي
دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٨م)

دكتور/ أمجد سالم يونس القويدر(*)

دكتور/ أمجد سالم قويدر لطايفه(**)

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى:

بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي للفترة (١٩٩٤-٢٠٠٨م)، وتناولت مشكلة الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل المتغير المستقل على المتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت، وعدد العاملين، والائتمان المصرفي، والصادرات) بصفتها متغيرات تابعة .

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- توصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي الثابت في المملكة العربية السعودية .
- توصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والصادرات .
- توصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية على توظيف العمالة المحلية .

(*) مدرس الإدارة المالية جامعة الطفيلة التقنية ـ الأردن
amjad.qwader@yahoo.com

(**) مدرس الاقتصاد ـ جامعة الطفيلة التقنية ـ الأردن
amjad962@yahoo.com

وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات وآلية تطبيقها، وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسعيًّا لزيادة توظيف العمالة السعودية، وزيادة الانفتاح الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والدول الغنية .

Summary

This study aimed at illustrating the direct effect of the foreign investment on the Saudi economy for the period between (1994 – 2008). It dealt with the problem of the effect of the direct foreign investment, which represents the independent variable on the other ones (the gross national product, the formation of fixed capitalistic, number of workers, credit banks and exports) as dependent variables.

This study achieved this results:

- There is appositive effect for the direct foreign investment on the formation of fixed capitalism.

- There is appositive effect for the direct foreign investment on The gross national product, credit banks, and exports also.

This study concluded that there is negative effect for the direct foreign investment in the Kingdom of Saudi Arabia especially in employing the local workers.

According to these results, this study offered a lot of recommendations and their applications by issuing many laws and legislations which will be so attractive for the direct foreign investment to increase the employment of more Saudi workers, and to increase the Saudi economy between the Kingdom Arabia and the rich countries.

المقدمة :

الاقتصاد العالمي يعاني من أزمات اقتصادية متعددة ومتنوعة، منها: البطالة، والتضخم، والكساد الاقتصادي، والمديونية، وضعف الإنتاج، والاستثمار الخدمي ... وغير ذلك، ولإيجاد الحلول المناسبة لتلك الأزمات، سارعت أغلب دول العالم المتقدم والنامي إلى تشجيع وزيادة الاستثمارات المحلية المنتجة.

وهذه الاستثمارات المنتجة تتأتى من: الاستثمارات المحلية في القطاعات الإنتاجية، وتوسعة الاستثمارات القائمة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المنتجة.

وهذه الدراسة المختصرة والمبسطة تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي من حيث: مفهوم الاستثمار الأجنبي، وأنواعه، وآثاره الإيجابية والسلبية على اقتصاديات الدول بشكل عام، وأثره على الاقتصاد السعودي بشكل خاص.

حيث تم بيان: خصائص الاقتصاد السعودي، وحوافز الاستثمار الأجنبي المقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية، وحجم الاستثمار الكلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

تم إيجاد معادلتين:

المعادلة الأولى: بينت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي الثابت.

المعادلة الثانية: بينت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والصادرات.

أظهرت نتائج تقدير المعادلتين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات السابقة، وبالتالي التأثير على الاقتصاد السعودي بشكل عام، هذا ما أشارت إليه المعلمات في المعادلتين السابقتين، وبالإضافة إلى ذلك أثبتت الدراسة أن المعادلتين ذات معنوية إحصائية مرتفعة، ووجد قيمة معامل الارتباط مرتفعة، وكذلك أشارت قيمة الاختبار (F) لكلا المعادلتين على المعنوية الإحصائية مرتفعة.

هدف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى بيان:

١. مدى ملائمة حوافز تشجيع الاستثمار الأجنبي الموضوعة في المملكة العربية السعودية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.
٢. أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد السعودي خاصة على: الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والتكوين الرأس المالي الثابت، وتوظيف الأيدي العاملة، والصادرات.
٣. مدى ملائمة الاقتصاد السعودي للاستثمار الأجنبي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل الانفتاح والعولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم بأسره، وفي الوقت نفسه تسعى دول العالم متنافسة في استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد المضيف.

وأهم هذه الإيجابيات التأثير المباشر على الناتج القومي الإجمالي، وزيادة الإنتاجية، وتوظيف الموارد الاقتصادية المعطلة، وزيادة استغلال الموارد الاقتصادية العاملة، والتخفيف من المشكلات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالفقر والبطالة

والطبقية والتضخم والركود الاقتصادي ... وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أغلب دول العالم.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيتين التاليتين:

١. هنالك أثر ايجابي للقوانين والأنظمة في المملكة العربية السعودية لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وملائمة هذه الاستثمارات للاقتصاد السعودي.

٢. هنالك أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي وخاصة على الناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف الأيدي العاملة، والتكوين الرأسمالي الثابت.

الدراسات السابقة:

حظيت الاستثمارات الأجنبية اهتمام كثير من الباحثين الاقتصاديين في الفترة الأخيرة بحثاً ودراسة، لما لها من أهمية في تمويل كثير من القطاعات الخدمية والإنتاجية.

ومن أهم الدراسات التي بحثت الاستثمارات الأجنبية:

أولاً: دراسة خالد عبد الرحمن البسام[1]، تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٧م).

(١) بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد ٢٥، عدد ١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

هدفت الدراسة إلى: تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية، وهي: حجم السوق، ومدى توفر الموارد الطبيعية في المملكة، ودرجة انفتاح الاقتصاد السعودي، وسعر صرف الريال، وبيئة الاستثمار المحلية، ومدى الاستقرار الاقتصادي، والائتمان المصرفي المحلي للقطاع الخاص.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. تقدير نموذجين ديناميكيين قصيرين الأمد.

٢. أن معلمات المتغيرات التفسيرية التالية: حجم السوق، ودرجة انفتاح السوق السعودي، والائتمان المصرفي المحلي للقطاع الخاص، والمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) متباطئ سنة واحدة ذات إشارات صحيحة، وهذه المعلمات ذات معنوية إحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية (٥٪).

٣. معامل التحديد لكلا النموذجين المقدرين مرتفعة، وأن معامل الارتباط الذاتي (D-H) ذات معنوية إحصائية مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي للنموذجين المقدرين.

ثانيا: دراسة أمجد سالم لطايفه[1]، الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٤م).

هدفت الدراسة إلى:

١. بيان أثر الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية) على النمو الاقتصادي في الأردن، ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني.

(١) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ جامعة اليرموك ١٩٩٦م.

٢. بيان أهم القطاعات التي استقطبت الاستثمارات الأجنبية، ومدى مساهمة القطاعات في دعم التنمية الاقتصادية.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج القومي الإجمالي (٣٪)، وهذا يشير إلى محدودية وتواضع حجم الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الأردني، وبالتالي ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي.

٢. ضعف دور المدخرات القومية في زيادة التراكم الرأسمالي، وهذا يشير إلى توجيه المدخرات القومية نحو الاستهلاك بدلاً من الاستثمار مما جعل لها أثر سلبي على الناتج القومي الإجمالي.

٣. تركز الاستثمارات الأجنبية على القطاع الصناعي، وفيه إضرار للعمالة المحلية لحاجة القطاع الصناعي للكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، وهذا ما تتميز به الاستثمارات الأجنبية، مما يجعلها لا تحتاج للعمالة المحلية.

ثالثاً: دراسة نضال العزام[1]، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني للفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢م).

هدفت الدراسة إلى:

١. تحديد عوامل الطلب على الاستثمار الأجنبي في الأردن، ودوره في تنمية الاقتصاد الأردني.

٢. تحديد العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن.

(١) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك ١٩٩٥م .

وتوصل الباحث إلى:

هنالك تأثير إيجابي لكل من: الناتج المحلي الإجمالي، والأمن، والاستقرار الاقتصادي والسياسي على جذب وتحفيز وتدفق الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الأردني.

خطة الدراسة:

تشمل الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وآثاره.

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد السعودي وحوافز الاستثمار الأجنبي فيه.

المبحث الثالث: حجم الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

المبحث الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي.

المبحث الأول
مفهوم الاستثمار الأجنبي وآثاره
المطلب الأول
مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه
الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي :

عرف فقهاء الاقتصاد الاستثمار الأجنبي بأنه:

١. «قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة»(١).

٢. «المشروعات المملوكة للأجانب سواء أكانت الملكية كاملة، أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع ويتساوى في ذلك أن تكون تلك الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات»(٢).

٣. «إسهام غير الوطني في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدولة المضيفة بمال أو خبرة، في مشروع محدد، بقصد الحصول على عوائد مجزية، ووفقاً للقانون»(٣).

٤. المستثمر الأجنبي كما يعرفه القانون السعودي: الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.

---

(١) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط٣ ١٩٩١م ص ٢١ .
(٢) عبد الواحد الفار، الاستثمارات الأجنبية، دار المعارف - القاهرة، ١٩٧٢م ص ٧ .
(٣) عمر هاشم صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، ط١ ٢٠٠٨م، ص ٨.

٥. الاستثمار الأجنبي كما يعرفه القانون السعودي: توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب النظام السعودي.

٦. رأس المال الأجنبي كما يعرفه القانون السعودي: يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام ـ على سبيل المثال وليس الحصر ـ الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:

١. النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.

٢. أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.

٣. الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالاستثمار.

٤. الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج.

٥. منشآت السلع: المشروعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية (النباتية والحيوانية).

وبذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه: نقل الأموال بكافة أنواعها النقدية أو العينية للبلد المضيف، أو نقل التكنولوجيا أو التقدم العلمي، أو نقل الخبرات الفنية والعلمية، سواء كان ذلك النقل كلي أو جزئي.

الفرع الثاني : أنواع الاستثمار الأجنبي :

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى: استثمار أجنبي مباشر، واستثمار أجنبي غير مباشر.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:

١. «إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب، أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات، أو تعطيهم حق المشاركة في هذه الإدارة، ويقوم المستثمرون الأجانب بهذا النوع من الاستثمار من خلال إيجاد فروع للشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة»(١).

٢. «العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي، بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات»(٢).

٣. «الاستثمار الذي تنصب آثاره مباشرة على الإنتاج، بإنشاء أو توسيع معدات الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وحجم الإنتاج وتحسين أساليب الإنتاج»(٣).

وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الحقيقي المنتج في البلد المضيف، ويتمثل ذلك بنقل المال النقدي أو العيني، أو التقدم التكنولوجي، أو

---

(١) عصام الدين بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٢م ص ٦ .

(٢) صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠٤م ص ٧ .

(3) Kojima, Kyushu, Direct Foreign Investment, Belding and Sons Ltd, Guild Fed, London, 1982, P. 57 .

الخبرات الفنية والعملية، للمساهمة في زيادة الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات والتقدم العلمي والخبرة الفنية والعملية.

ثانيًا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه:

١. «تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أم عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع»[١].

٢. «شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال»[٢].

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الاستثمار في المال النقدي فقط في السوق المالي للبلد المضيف، متمثلاً ذلك بشراء الأسهم والسندات بكافة أنواعها، ليكون مصدر تمويل للاستثمارات الحقيقة المنتجة المحلية .

(١) عمر هاشم صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٧، نقلا عن: إبراهيم محمد الفار، دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلدان النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ١٩٨٤م ص ٢٥٣ وما بعدها.

(2) Kojima, Kyushu, Direct Foreign Investment, Belding and Sons Ltd, Guild Fed, London, 1982, P.57.

المطلب الثاني
آثار الاستثمار الأجنبي

يؤثر الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات البلدان المضيفة إيجابيًّا وسلبيًّا، وبذلك لا بد من بيان الآثار الإيجابية والآثار السلبية للاستثمار الأجنبي .

الفرع الأول : الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي :

يؤثر الاستثمار الأجنبي إيجابيًّا على كل من:

١. **زيادة الإنتاج:**

يعمل الاستثمار الأجنبي على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً من السلع والخدمات المستثمر فيها، فالاستثمار الأجنبي يعني بناء مشاريع إنتاجية جديدة بتقنية فنية وعلمية متطورة، أو التوسع في مشاريع قائمة مما يزيد من كمية الطاقة الإنتاجية وبذات جوده محسنه، وهذا يتيح استغلال الموارد الأولية بكفاءة فنية وتخصصية عالية، مما يقلل من تكاليف الإنتاج(١).

٢. **زيادة التوظيف:**

يعمل الاستثمار الأجنبي على زيادة المشاريع المنتجة وتوسعة المشاريع القائمة، وهذا يحتاج لتوظيف أعداد كبيرة من الأيدي العاملة مما يساهم الاستثمار الأجنبي في القضاء على البطالة وزيادة التوظيف في الموارد البشرية، بالإضافة إلى تدريب الأيدي الموظفة بداية، وزيادة تدريب الأيدي العاملة أصلاً مما يجعلها ذات إنتاجية عالية(٢).

---

(١) عصام الدين بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، مرجع سابق، ص ٥، وأنظر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط١ ٢٠٠٧م/١٤٢٧هـ دار ميسرة للنشر والتوزيع - عمان/الأردن ص ٢٦٠ .

(٢) المرجع السابق .

٣. زيادة التقدم العلمي والفني :

تعمل الاستثمارات الأجنبية على نقل التقدم العلمي مما يزيد من التقدم العلمي في البلد المضيف، وكذلك تعمل على نقل الخبرة والمعرفة الفنية مما تزيد من تلك الخبرات والمعارف الفنية للبلدان المضيفة[١].

٤. زيادة الاحتياطي الأجنبي:

يزيد الاستثمار الأجنبي الاحتياطي الأجنبي عن طريق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المضيفة، فيعمل ذلك على زيادة الاحتياطي الأجنبي لتلك الدول، وبالتالي يدعم النقد المحلي لتلك البلدان المستضيفة للاستثمار الأجنبي[٢]، ويزيد الاحتياط الأجنبي عن طريق تصدير المنتجات الحاصلة من الاستثمار الأجنبي التي تعمل على تدفق العملات الأجنبي للبلدان المصدرة لتلك السلع والخدمات.

٥. تساهم الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية :

تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة كل من: توظيف الموارد البشرية والطبيعية، والتقدم العلمي والفني، والخبرات العلمية والعملية للموارد البشرية، والإنتاج نوعاً وكماً وبأقل تكلفة، ودخول العاملين، وإيجاد أسواق جديدة للمنتجات.

كل ذلك يعمل على التنمية الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي[٣].

---

(١) جميل الشرقاوي، الفوائد الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٨ ص ٤٥٢ .

(٢) عمر هاشم صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، مرجع سابق ص ٢٢ .

(3) Gerald M., The International Economic Development, The Theory and Policy, Hyper and Row Publisher's, New York, 1968, P.138 – 142.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي سلبا على كل من:

١. القضاء على الصناعات المحلية في الدول المضيفة:

الاستثمارات الأجنبية تتمتع برأس مال كبير وضخم وقدرة إنتاجية وتنافسية عالية وكفاءة فنية وتخصصية وفن إنتاجي وعلمي متطور وكثيف رأس المال، مما يجعل لها القدرة إخراج الصناعات المحلية المتميزة بقلة رأس المال والإنتاج وفن إنتاجي بدائي كثيف العمالة وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة التنافسية، والنتيجة النهائية إفلاس وخروج الصناعات الوطنية المحلية من السوق(١).

٢. نقص إيرادات الدولة:

الاستثمارات الأجنبية تتطلب تقديم حوافز منها: تخفيضات ضريبية على الإنتاج والاستهلاك والتأسيس وغيرها من الضرائب، وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات والواردات، كل ذلك يقلل من إيرادات الدولة(٢).

٣. زيادة الديون المستحقة على الدول المضيفة:

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تتمثل: بالقروض الخارجية من منظمات التمويل الدولية، أو الحكومات الخارجية، أو التكتلات البنكية، أو غير ذلك من منظمات الإقراض، وهذه القروض تكون بفائدة ربوية مما ترتب على ذلك مشاكل في مقدار الديون ومقدار الفوائد المترتبة عليها، فقد بلغ قيمة هذه الديون على الدول

---

(١) عبد الواحد الفار، أحكام تنظيم التجارة في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية ٢٠٠٤م ص ٢٨١ وما بعدها.

(٢) محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، بدون ناشر ٢٠٠٠م ص ٢٤٦ .

النامية عام ١٩٩٥م ما يقرب (١٣٥٠) مليار دولار تستحق فوائد سنوية بمقدار أربعة مليارات دولار[١]، وبالإضافة إلى ذلك كثير من الدول النامية لا تستخدم هذه القروض في مشاريع إنتاجية، وإنما في تسديد العجز الحاصل في موازنة الدولة أي في تمويل استهلاكي وليس تمويل إنتاجي .

٤. **التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف:**

الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن شركات متعددة الجنسية التي لها قدرات سياسية واقتصادية عالية مما يتسبب ذلك في التدخل في نظام الحكم للبلدان المضيفة التي تعاني من ضعف سياسي واقتصادي، وخاصة عندما تتعرض مصالح الشركات للخطر، وهذا ما حصل في تشيلي حيث حصل خلاف ما بين شركات التلغراف والتلفونات الأمريكية (ITT) والنظام الحاكم في مطلع سبعينيات القرن الماضي أدى في النهاية إلى اختيال رئيس الجمهورية[٢].

٥. **السيطرة على اقتصاد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي:**

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على القضاء على الصناعات المحلية، وقد تعمل على استنزاف المواد الأولية عندما تتركز الاستثمارات بها كشركات النفط والطاقة، وبالتالي استنزاف الثروات الوطنية، وقد تكون إنتاجية الاستثمارات لصالح دول مصدر الاستثمارات وليس صالح الدول المضيفة، والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تزيد من أعباء ديون الدول المضيفة، وكذلك يؤدي الاستثمار الأجنبي بكافة

(١) عبد الواحد الفار، أحكام تنظيم التجارة في ظل عالم منقسم، مرجع سابق ص ٢١٦ .

(٢) عبد المعز عبد الغفار نجم، مشكلات وأساليب تنظيم المشروعات متعددة الجنسية، مجلة الدراسات القانونية، العدد التاسع يونيو ١٩٨٧م ص ٨٧ .

أنواعه إلى خروج كميات كبيرة من النقد الأجنبي الداعم للنقد المحلي بشكل أرباح وفوائد مستحقة، وتؤدي أحيانا إلى تمركز الثروات في أيد فئة قليلة من المجتمع مما يودي إلى زيادة الطبقية في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، كل ذلك يؤدي إلى سيطرة أصحاب الاستثمارات الأجنبية على اقتصاد الدول المضيفة[١].

(١) مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق ١٩٨١م ص ٢٥٩ .

المبحث الثاني
خصائص الاقتصاد السعودي وحوافز الاستثمار الأجنبي فيه

يتكون هذا المبحث من المطلبين التاليين :

المطلب الأول : خصائص الاقتصاد السعودي .

المطلب الثاني : حوافز الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية .

المطلب الأول
خصائص الاقتصاد السعودي

للتعرف على خصائص الاقتصاد السعودي لا بد من إلقاء نظرة شاملة على واقع المملكة العربية السعودية .

أولا: جغرافية المملكة العربية السعودية :

تقع المملكة العربية السعودية في الطرف الأقصى من جنوب غرب آسيا، وتحتل ما يقرب من ٨٠٪ من شبه الجزيرة العربية، ويحدها غرباً: البحر الأحمر، وشرقاً: الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وجنوباً: اليمن وعمان، وشمالاً: الأردن والعراق، ويبلغ مساحتها (٢٢٥٠٠٠٠) كم٢، وتقسم إداريًّا إلى: ١٣ منطقة تسمى المنطقة الإدارية أو (الإمارة) وهي: منطقة الرياض ومقرها الرياض وهي العاصمة، والمنطقة الشرقية ومقرها الدمام، ومنطقة مكة المكرمة ومقرها مكة المكرمة، ومنطقة عسير ومقرها أبها، ومنطقة الباحة مقرها الباحة، ومنطقة الحدود الشمالية ومقرها عرعر، ومنطقة الجوف ومقرها سكاكا، ومنطقة المدينة المنورة ومقرها المدينة المنورة، ومنطقة القصيم ومقرها بريدة، ومنطقة حائل ومقرها حائل،

ومنطقة جازان ومقرها جازان، ومنطقة نجران ومقرها نجران، ومنطقة تبوك ومقرها تبوك[١].

ثانيًا: مناخ المملكة العربية السعودية :

يتنوع مناخ السعودية من منطقة إلى أخرى وذلك لكبر مساحة المملكة ووقوعها على درجات عرض متباعدة تتفاوت فيها الارتفاعات والانخفاضات من مكان إلى آخر، لكن الملاحظ على مناخ المملكة بصفة عامة، أنه شديد الحرارة صيفاً شديد البرودة شتاءً؛ وذلك لأن معظم أراضي المملكة واقعة في إقليم المنطقة الحارة ولتعرضها لهبوب الرياح الباردة، بذلك تنخفض درجات الحرارة شتاءً .

وفي وسط البلاد يسود المناخ القاري، بارداً شتاءً وحاراً وجافاً صيفاً (٤٨ درجة مئوية في الرياض ورطوبة نسبية لا تتعدى ٩٪ في تموز)، أما المناطق الساحلية فشتاؤها دافئ وصيفها حاراً رطباً، وفي مرتفعات عسير معتدل صيفاً وبارداً شتاء مع انتشار الضباب والأمطار الموسمية طيلة أشهر الصيف، أما باقي البلاد فتسقط فيها الأمطار بشكل متفاوت بين العام والآخر في أشهر الشتاء وأوائل الربيع بفعل الرياح العكسية[٢].

ثالثا: سكان المملكة العربية السعودية:

يصنف سكان المملكة العربية إلى: سعوديين، وغير سعوديين، والسعوديون ينقسمون إلى: حضر وفلاحين وبدو رحل، وتشير الإحصاءات أن عدد سكان المملكة العربية السعودية كما يلي[٣]:

---

(١) الموقع الكتروني : /ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ .

(٢) الموقع الكتروني : /ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ .

(٣) الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، أحدث التطورات الاقتصادية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م ص ٣٨٨.

جدول رقم (١)
عدد السكان

السنة	السكان السعوديين	السكان غير السعوديين	الإجمالي
٢٠٠٢	١٥٦٦٧٣٣٣	٥٨٢٣٨٢٧	٢١٤٩١١٦٠
٢٠٠٣	١٦٠٥١٩٤٥	٥٩٦٦٧٩٤	٢٢٠١٨٧٣٩
٢٠٠٤	١٦٤٢١٤٣٦	٦١٠٧٩٠٦	٢٢٥٢٩٣٤٢
٢٠٠٥	١٦٨٥٤١٥٧	٦٢٦٤٨٣٧	٢٣١١٨٩٤٤
٢٠٠٦	١٧٢٧٠١٨١	٦٤٠٨٦٦٨	٢٣٦٧٨٨٤٩
٢٠٠٧	١٧٦٩١٣٣٦	٦٥٥١٢٤٢	٢٤٢٤٥٧٨
٢٠٠٨	١٨١١٥٥٥٠	٦٦٩١٧٢٣	٢٤٨٠٧٢٧٣
٢٠٠٩	١٨٥٤٣٢٤٦	٦٨٣٠٢٦٦	٢٥٣٧٣٥٢١

نلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد السكان باستمرار، وهذا مؤشر على زيادة نسبة المواليد في المملكة العربية السعودية، وكذلك تزايد عدد الوافدين للمملكة بشكل مستمر، وتزايد السكان هذا مؤشر على زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات.

رابعا: اقتصاديات المملكة العربية السعودية:

يمتاز الاقتصاد السعودي بالخصائص التالية[١]:

أولا: توفر البنية التحتية:

البنى التحتية: الطرق البرية، والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ، ومصادر الطاقة.

١. الطرق البرية: تمتلك المملكة العربية السعودية شبكة من الطرق السريعة تربط الخليج شرقاً مروراً بالعاصمة الرياض إلى البحر الأحمر غرباً، وشمالاً من الحدود الأردنية إلى جيزان في الجنوب، وبلغ مجموع أطوال الطرق عام ١٤٢٩هـ

(١) المصدر: الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار السعودي : sagia.gov.sa بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ.

(٥٤٩٧٥) كيلومتر[١] ما بين طرق سريعة ومزدوجة ومفردة بين المدن، أما بالنسبة إلى داخل المدن فإن أغلب المدن الرئيسية وعواصم المحافظات تمتلك شبكة من الطرق السريعة الدائرية[٢].

٢. سكك الحديد: يوجد سكة حديد تربط ما بين ميناء الملك عبد العزيز بمدينة الدمام ومدينة الرياض ويمر بالإحساء والظهران وحرض.

٣. المطارات: يتوزع في المملكة العربية السعودية ٢٧ مطار وهي: المطارات الدولية: مطار الملك فهد بن عبد العزيز بمدينة الدمام، ومطار الملك خالد بن عبد العزيز بمدينة الرياض، ومطار الملك عبد العزيز بمدينة جدة، ومطار الأمير محمد بن عبد العزيز بمنطقة المدينة المنورة. المطارات الإقليمية: مطار أبها الإقليمي بمنطقة عسير، ومطار حائل الإقليمي بمنطقة حائل، ومطار القصيم الإقليمي بمنطقة القصيم، ومطار الملك عبد الله بن عبد العزيز الإقليمي بمنطقة جيزان، ومطار تبوك الإقليمي بمنطقة تبوك، ومطار الطائف الإقليمي بمنطقة مكة المكرمة. المطارات المحلية: مطار القيصومة المحلي بالمنطقة الشرقية، ومطار الإحساء المحلي بالمنطقة الشرقية، ومطار الجوف المحلي بمنطقة الجوف، ومطار القريات المحلي بمنطقة الجوف، ومطار دومة الجندل المحلي بمنطقة الجوف، ومطار عرعر المحلي بمنطقة الحدود الشمالية، ومطار رفحاء المحلي بمنطقة الحدود الشمالية، ومطار طريف المحلي بمنطقة الحدود الشمالية، ومطار الوجه المحلي بمنطقة تبوك، ومطار العلا المحلي بمنطقة المدينة المنورة، ومطار ينبع المحلي بمنطقة المدينة المنورة، ومطار الباحة المحلي بمنطقة الباحة،

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، مرجع سابق ص ٣٨٥ .
(٢) الموقع الكتروني : ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ .

ومطار بيشة المحلي بمنطقة عسير، ومطار نجران المحلي بمنطقة نجران، ومطار شرورة المحلي بمنطقة نجران، ومطار الدوادمي المحلي بمنطقة الرياض، ومطار وادي الدواسر المحلي بمنطقة الرياض. وكما يوجد عدد من المطارات الصغيرة والخاصة بشركة أرامكو السعودية.

وبلغ عدد الرحلات الجوية (٤٢٠٨٧٣) رحلة، وعدد المسافرين على متنها (٤٢) مليون مسافر، ووزن البضاعة المنقولة (٥٣١) ألف طن[١].

٤. الموانئ: تنقسم الموانئ في المملكة إلى أنواع أهمها: الموانئ التجارية: ميناء الملك عبد العزيز بالدمام، وميناء جدة الإسلامي، وميناء الملك فهد بالجبيل، وميناء الملك فهد بينبع، وميناء جازان. الموانئ الصناعية: ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل، وميناء الملك فهد الصناعي بينبع. الموانئ النفطية: ميناء رأس تنورة، وميناء الجعيمة، وميناء رأس الخفجي، وميناء رابغ ميناء، الملك فهد الصناعي بينبع. موانئ نقل الركاب: ميناء جدة الإسلامي، وميناء ضباء. موانئ صيد الأسماك: القطيف، والقنفذة، الليث، ورأس تنوره، وتاروت، ودارين، وينبع.

٥. مصافي تكرير النفط: يصل عدد المصافي البترولية في السعودية إلى سبع مصافي هي: مصفاة الرياض بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٢٠ ألف برميل يومياً، ومصفاة رابغ بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً، ومصفاة ينبع بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٣٠ ألف برميل يومياً، مع خطط لرفع الإنتاج إلى ٣٣٠ ألف برميل بنهاية ٢٠١١، ومصفاة جدة بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً، ومصفاة رأس تنورة بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥٢٥ ألف برميل يوميا، وهي أكثر

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، مرجع سابق ص ٣٨٧ .

مصافي المملكة تقدماً بالنواحي التقنية، وامتلاكها لوحدات التكسير الحراري، لإنتاج المواد الخفيفة من مواد شديدة اللزوجة، ومصفاة سامرف في ينبع (شراكة بين «أرامكو» و«اكسون موبيل») بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً، ومصفاة ساسرف بالجبيل (شراكة بين «أرامكو» و«شل») بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٠٥ آلاف برميل يومياً[١].

ثانيا: مكانة اقتصاد المملكة العربية السعودية عالميا:

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة (٢٣) ضمن الاقتصاديات الخمسة والعشرين الأكبر عالميا، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحتل المركز (١١) ضمن (١٨٣) دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال وفقاً لتقرير «ممارسة أداء الأعمال» لعام ٢٠١٠م الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية.

تمتلك السعودية أكبر سوق حر في الشرق الأوسط، فتمتلك (٢٥٪) من احتياطي نفط العالم، وتحوز على (٢٥٪) من أجمالي الناتج القومي العربي، وتوفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم، بالإضافة إلى عدد من الموارد الطبيعية الواعدة في مجال التعدين، كما أن الموقع الجغرافي للمملكة يجعلها منفذاً سهلاً لأسواق أوروبا وآسيا وأفريقيا[٢].

ثالثا: نمو الناتج المحلي الإجمالي :

حصل نمو في الناتج المحلي السعودي خلال العقد الماضي، وهذا يعود إلى نمو

---

(١) الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الثلاثاء ١٥ رجب ١٤٣٠هـ، ٧ يوليو ٢٠٠٩ العدد ١١١٧٩.
(٢) المصدر: الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار السعودي : sagia.gov.sa بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ .

الناتج المحلي لقطاع غير النفطي الحكومي والخاص، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم (٢)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات(١)

(بالمليون ريال)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي	٦٩٧٠٠٧	٦٧٩١٦٣	٦٩٩٦٨٠	٧٩٦٥٦١	٩٢٩٩٤٦	١١٧٢٣٩٩	١٣٢٤٥٥٦	١٤٣٠٧٧١	١٧٧١٢٠٣

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم (٣)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(٢) باعتبار سنة ١٩٩٩م الأساس

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
معدل نمو الناتج المحلي	١٧,٤	٢,٦-	٣	١٣,٨	١٦,٧	٢٦,١	١٣	٨	٢٣,٨

نلاحظ تزايد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات السابقة باستثناء سنة واحدة وهي ٢٠٠١م، حيث حصل تناقص في معدل نمو الناتج المحلي.

رابعًا: ثبات سعر صرف الريال السعودي :

لم يحصل تغير كبير في قيمة صرف الريال السعودي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولا يوجد قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الخامس والأربعون، مرجع سابق ص٣٥٧ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٥٩ .

جدول رقم (٤)

سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
متوسط سعر صرف الريال خلال العام	٣,٧٥٠١	٣,٧٥٠٢	٣,٧٥٠١	٣,٧٤٦٤	٣,٧٥٠٣	٣,٧٥٠٤	٣,٧٤٩٧

خامسًا: معدل التضخم :

شهدت المملكة العربية السعودية معدلات منخفضة خلال السنوات الماضية والجدول التالي يبين مقدار معدل التضخم:

جدول رقم (٥)

معدل التضخم في السعودية[١]

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل التضخم	١	٠,٥	٠,٨	٠,٧	٢,٢	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٧

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الخامس والأربعون، مرجع سابق ص ١١٢ . وكذلك:
CIA World Fact book – Unless otherwise noted, information in this page is accurate as of January 1, 2011 (indexmuni.com) .

المطلب الثاني
حوافز الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

صدرت كثير من الحوافز المشجعة للاستثمار الأجنبي من عدة جهات، سواء من رئاسة الوزراء أم وزارة التجارة والصناعة أم من الهيئة العامة للاستثمار السعودي، وغير ذلك من المؤسسات الحكومية والخاصة.

وتمثلت هذه الحوافز بأنها: إصدار القرارات، وتنظيمية، ومالية، وضرائبية، وتوضح تلك الحوافز بما يلي:

أولا: حوافز إصدار القرار:

يرأس خادم الحرمين الشريفين المجلس الاقتصادي الأعلى السعودي المسئول عن رسم السياسة الاقتصادية، وبلورتها، وتدبير الشئون والقضايا الاقتصادية، وإدارتها، والتركيز على بناء اقتصاد وطني فعّال منتج حسبما تقتضيه المصلحة العامة، ومن ضمن ذلك الإشراف على الاستثمار الأجنبي وتشجيعه[1].

هذا يجعل القرارات الصادرة تتصف بالثبات لمدة طويلة، وذلك لارتباطها بوجود خادم الحرمين الشريفين، وليس بوزير أو غيره الذين يتصفون بالتغيير السريع وفي مدة قصيرة، مما يعطي المستثمر الأجنبي الآمان والطمأنينة في استثماره، وعدم تعرضها للمخاطرة، وفي هذا حافز قوي للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

(١) المصدر : الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار السعودي : sagia.gov.sa بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ .

ثانيًا: حوافز تنظيمية:

تمثل ذلك بما يلي: تأسيس الهيئة العامة للاستثمار السعودي (SAGIA) لتقوم بالأعمال التالية:

١. منح التراخيص اللازمة للمستثمر الأجنبي المتعلقة باستثماراته، والتنسيق مع الجهات الحكومية لإكمال إجراءات الموافقة والتصديق عليها، وضمان إصدار قرار الموافقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلب ترخيص الاستثمار، فقد نصت المادة الثانية من نظام الاستثمار الأجنبي على: «مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات، يصدر لاستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة. ويجب على الهيئة أن تبت في طلب الاستثمار خلال ثلاثين يوما من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة في اللائحة، وإذا مضت المدة المحددة دون أن تبت الهيئة في الطلب وجب عليها إصدار الترخيص المطلوب للمستثمر.

٢. إذا رفضت الهيئة الطلب خلال المدة المذكورة فيجب أن يكون هذا القرار مسبباً، ولمن صدر في حقه قرار الرفض التظلم منه وفقا لما تقضي به الأنظمة»[١]

٣. تمليك المستثمر الأجنبي ملكية كاملة لمشروعه، فقد نصت المادة الخامسة من نظام الاستثمار الأجنبي على: «يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقا لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين:

١. منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.

٢. منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

---

(١) المصدر: الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار السعودي: sagia.gov.sa بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ.

ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشآت طبقا للأنظمة والتعليمات»[١].

ويستطيع المستثمر أن يتملك العقارات اللازمة لمنشأته، وللعاملين فيها، فقد نصت المادة الثامنة من نظام الاستثمار الأجنبي على: «يجوز للمنشآت الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً لأحكام تملُّك غير السعوديين للعقار»[٢].

٤- توفير المعلومات والإيضاحات والإحصاءات اللازمة عن الاستثمار في المملكة العربية السعودية، فقد نصت المادة العاشرة من نظام الاستثمار الأجنبي على: «توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات»[٣].

٥- التقيد بالاتفاقيات الدولية، وعدم إلحاق الضرر بالمستثمر الأجنبي، فقد نصت المادة الخامسة عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي على: «يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبالاتفاقيات الدولية التي تكون طرفا فيها»[٤].

ثالثا: حوافز مالية:

ويتمثل ذلك بما يلي:

١. للمستثمر الأجنبي حق بيع استثماره وإعادة تحويل أمواله للخارج، ويحق له تحويل أرباحه للخارج وأية مبالغ أخرى ضرورية، فقد نصت المادة السابعة من

(١-٤) المرجع السابق.

نظام الاستثمار الأجنبي على: «يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشآت للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى. كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع»[1].

٢. حفظ حق المستثمر بعدم نزع ملكيته من استثماراته إلا ما يحقق المصلحة العامة، ويتم ذلك بحكم قضائي وتعويض عادل، فقد نصت المادة الحادية عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي على: «لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلا أو جزءا إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للأنظمة والتعليمات».

٣. في حالة المخالفة تبلغ المؤسسة العامة للاستثمار المستثمر الأجنبي بمخالفته وتحدد له مدة زمنية لإزالتها، وإذا لم تزال المخالفة يحق للمؤسسة العامة للاستثمار بفرض عقوبة عليه، وهذا ما يتبين من نص المادة الثانية عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي وهو:

أ. تبلغ الهيئة المستثمر الأجنبي كتابياً عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الهيئة تتناسب وإزالة المخالفة.

ب. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب المستثمر الأجنبي عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:

* حجب كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي.
* فرض غرامة مالية لا تتجاوز ٥٠٠٠٠٠ (خمسمائة ألف ريال سعودي).
* إلغاء ترخيص الاستثمار الأجنبي.

(١) المرجع السابق .

ج. تطبيق العقوبات المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه بقرار من مجلس الإدارة.

د. يجوز التظلم من القرار الصادر بالعقوبة إلى ديوان المظالم وفقاً لنظامه.

٤. للمستثمر الأجنبي حق الاستفادة من المؤسسات التمويلية المحلية والأجنبية، وهي: صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبنك الإسلامي للتنمية.

٥. توفير موارد بشرية سعودية مدربة، ويتم ذلك عن طريق: صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية.

٦. الأسعار التفضيلية المقدمة لأصحاب المشروعات التجارية والصناعية وتشمل: الغاز الطبيعي، والمياه، والكهرباء، والأراضي.

٧. توفير البحوث العلمية والتنموية المقدمة من: جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

ثالثا: حوافز ضريبية:

واصلت مصلحة الزكاة والدخل خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ مشاركتها ضمن وفد وزارة المالية بعقد اتفاقات تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار، وتقليل العبء الضريبي على المستثمر، وتحقيق الشفافية والاستقرار في التعامل الضريبي، مما حفز الاستثمار بين البلدان الموقعة للاتفاقيات، وأسفر ذلك عن[1]:

إبرام (١٣) اتفاقية مع كل من: فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، والصين، والهند، وباكستان، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وتركيا، وماليزيا، وإيطاليا، وروسيا.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السادس والأربعون، مرجع سابق ص ٣٦ .

وتوقيع (٥) اتفاقات لم تدخل حيز التنفيذ مع كل من : اليونان، وأوزباكستان، وهولندا، وبيلا روس، وسوريا.

التفاوض على (١٧) اتفاقية وينتظر توقيعها والمصادقة عليها مع كل من: بنغلاديش، والسنغال، وتونس، وغانا، وسنغافورا، وكرواتيا، وكازاخستان، وأوكرانيا، ورومانيا، وايرلندا، واليابان، والفلبين، ومالطا، وبولندا، وسيرلانكا، وفيتنام، وأثيوبيا.

رابعًا: حوافز تسوية المخالفات :

سمحت المنظم السعودي للمستثمر الأجنبي بحل خلافاته الحاصلة مع الدولة أو الشريك السعودي وديا، فقد نصت المادة الثالثة عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي على: «مع عدم الإخلال بالاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفا فيها:

١. تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام وديا قدر الإمكان ، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

٢. تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام وديا قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة».

المبحث الثالث
حجم الاستثمار في المملكة العربية السعودية

يتكون هذا المبحث من: تطور حجم الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية، وتطور حجم الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول
تطور حجم الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية

شهد الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية نموا خلال (١٩٩٤ – ٢٠٠٨م) بقطاعيه العام والخاص، والجدول التالي يبين مقدار نمو الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية:

جدول رقم (٦)

الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية ونسبته للناتج المحلي الإجمالي[١]

(بالمليون ريال)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (١)	التغير في المخزون (٢)	الاستثمار الكلي (١+٢)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٤	٩٣٠٠٢	٦٨٧٦	٩٩٨٧٨	٥٠٣٠٥٥	٢٠٪
١٩٩٥	١٠٣٣١٦	٢٢٦٨	١٠٥٥٨٤	٥٣٣٥٠٤	٢٠٪
١٩٩٦	١٠٢٨٤٨	٤٠٥٨	١٠٦٩٠٦	٥٩٠٧٤٨	١٨٪
١٩٩٧	١٠٩٢٤١	٣٨٣٦	١١٣٠٧٧	٦١٧٩٠٢	١٨٪
١٩٩٨	١١٢٩٥٩	٩٥٩٦	١٢٢٥٥٥	٥٤٦٦٤٨	٢٢٪
١٩٩٩	١١٨١٩٦	٩٤٢١	١٢٧٦١٧	٦٠٣٥٨٩	٢١٪
٢٠٠٠	١٢٣٣٢٤	٨٩٠٣	١٣٢٢٢٧	٧٠٦٦٥٧	١٩٪
٢٠٠١	١٢٦٠٩٥	٣٤٩٧	١٢٩٥٩٢	٦٨٦٢٩٦	١٩٪
٢٠٠٢	١٢٨٠٦٦	١١٠٤٣	١٣٩١٠٩	٧٠٧٠٦٧	١٩٪
٢٠٠٣	١٤٨٠٩٨	١١٣٧٥	١٥٩٤٧٣	٨٠٤٦٤٨	٢٠٪
٢٠٠٤	١٥٦٣٤٧	٢٣٨٠٩	١٨٠١٥٦	٩٣٨٧٧١	١٩٪
٢٠٠٥	١٩٥٦٣٢	٢٠٠٥٥	٢١٥٦٨٧	١١٨٢٥١٤	١٨٪
٢٠٠٦	٢٣٣٠٦٥	١٧٠٣٧	٢٥٠١١٠٢	١٣٣٥٥٨١	١٩٪
٢٠٠٧	٢٩٥٤٠١	١٣٩٦٥	٣٠٩٣٦٦	١٤٤٢٥٧٢	٢١٪
٢٠٠٨	٣٤٨٠١١	٤٧٩٥٠	٣٩٥٩٦١	١٧٨٦١٤٣	٢٢٪

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السادس والأربعون، مرجع سابق ص ٣٣٠ .

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي تقع بين (١٨٪ - ٢٢٪)، وهذه النسبة قليلة لأنها لا تشكل سوى خمس الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية .

أما عن مكونات الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية فالجدول التالي يبين تفاصيل ذلك:

جدول رقم (٧)

مكونات الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية[١]

(مليون ريال)

السنة	إنشاء مباني سكنية	إنشاء مباني غير سكنية	معدات النقل	المكائن والمعدات	بضائع راسمالية لم تصنف(۞)	الاستثمار الكلي
1994	13260	47017	11678	11686	67	83808
1995	13764	49065	12142	12170	69	82210
1996	25081	26079	14867	26382	10439	102848
1997	25675	28099	16015	28955	10497	109241
1998	25455	28644	16288	29287	13286	112960
1999	25712	24820	20640	34167	12857	118196
2000	28052	28522	19929	37494	9327	123324
2001	28302	29607	21004	37472	9710	126095
2002	29071	31186	21593	35407	10810	128067
2003	28894	36284	23962	45990	12968	148098
2004	29444	45317	25642	42999	12945	156347
2005	31973	61647	28804	55922	17286	195632
2006	34360	70095	31711	76849	20051	233067
2007	37823	100804	35168	87504	24944	286343

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السادس والأربعون، مرجع سابق ص ٣٣٤ .
(۞) تشمل تربية حيوانات .

أما عن نسب مكونات الاستثمار من الاستثمار الكلي فالجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٨)

نسب مكونات الاستثمار من إجمالي الاستثمار

السنة	الاستثمار الكلي	نسبة إنشاء مباني سكنية	نسبة إنشاء مباني غير سكنية	نسبة معدات النقل	نسبة المكائن والمعدات	نسبة أخرى
1994	83808	16٪	56٪	14٪	14٪	0.07٪
1995	82210	16٪	60٪	15٪	15٪	0.08٪
1996	102848	24٪	25٪	14٪	26٪	10٪
1997	109241	23٪	26٪	14٪	26٪	9٪
1998	118196	22٪	25٪	14٪	26٪	11٪
1999	118196	22٪	21٪	17٪	305	11٪
2000	123324	23٪	23٪	16٪	30٪	7٪
2001	126095	22٪	23٪	16٪	29٪	7٪
2002	128067	23٪	24٪	16٪	27٪	8٪
2003	148098	19٪	24٪	16٪	31٪	8٪
2004	156347	19٪	30٪	16٪	27٪	8٪
2005	195632	16٪	31٪	14٪	29٪	8٪
2006	233067	15٪	30٪	13٪	33٪	8٪
2007	286343	13٪	35٪	12٪	30٪	9٪
المعدل		19.5٪	30٪	14.7٪	26.6٪	0.08٪

نلاحظ من الجدول ما يلي :

١. أن أعلى نسبة معدل كانت في مباني غير سكنية وبلغت (٣٠٪)، وهذه تشمل: الفنادق، والمستشفيات والمراكز الصحية، والجامعات، والمدارس، والمعاهد العلمية والتدريبية، والأبنية الحكومية، ومباني القطاع الصناعي والتجاري والزراعي والإنتاج الحيواني، ومباني الشركات الخاصة والعامة ... وغيرها من المباني.

وهذه المباني منها ما يدخل في القطاع الخدمي وهذا غير منتج، بينما البعض الآخر يدخل في القطاع الإنتاجي كالزراعي والصناعي والإنتاج الحيواني، فإذا كانت نسبة الاستثمار في القطاع الإنتاجي أكبر من القطاع الخدمي فهذا مؤشر إيجابي، وإذا كان العكس فهذا مؤشر سلبي .

٢. تأتي المكائن والمعدات في المرتبة الثانية من نسبة الاستثمار وبلغت (٢٦,٦٪)، وهذا يشمل: المصانع والمعدات الصناعية، وهي قطاع إنتاجي، لكن أغلب الاستثمارات كانت في إنتاج الطاقة ومصافي تكرير النفط، وبالتالي فإن الصناعات الحيوية الأخرى كانت نسبتها قليلة.

٣. يحتل المرتبة الثالثة قطاع المباني السكنية وكان معدل نسبته (١٩,٥٪) من معدل نسبة الاستثمارات، وهذه نسبة عالية إذا ما قيست بنسبة معدل زيادة السكان المحلي والوافد والبالغة (٢,٣٪)[١].

٤. يأتي قطاع معدات النقل في المرتبة الرابعة من معدل الاستثمارات وبلغ معدل هذه النسبة (١٤,٧٪)، وهذا القطاع يعتبر ضروري لتسيير عملية الإنتاج .

٥. المرتبة الأخيرة في معدل نسبة الاستثمارات هو قطاع تربية الثروة الحيوانية وقيمتها (٠,٠٨٪) وهذه نسبة قليلة لما يشكل هذا القطاع من سلع حيوية واستراتيجيه وضرورية.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السادس والأربعون، مرجع سابق ص ٢٠٦ .

المطلب الثاني

تطور حجم الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية نمواً مضطرباً خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٨م)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٩)

قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية[١]

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون ريال سعودي)
1994	2587.5
1995	2167.5
1996	240
1997	213.75
1998	352.5
1999	461.25
2000	686.25
2001	1890
2002	1698.75
2003	2919.375
2004	7282.5
2005	45363.75
2006	64275
2007	85579.125
2008	143066

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ٢٠١٢م .

أما عن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الكلي فالجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٠)

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الكلي في المملكة العربية السعودية

السنة	الاستثمار الكلي	الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاستثمار الكلي
1994	99878	2587.5	2.6٪
1995	105584	2167.5	2٪
1996	106906	240	0.2٪
1997	113077	213.75	0.18٪
1998	122555	352.5	0.28٪
1999	127617	461.25	0.36٪
2000	132227	686.25	0.5٪
2001	129592	1890	1٪
2002	139109	1698.75	1٪
2003	159473	2919.375	1.8٪
2004	180156	7282.5	4٪
2005	215687	45363.75	21٪
2006	250102	64275	25٪
2007	309366	85579.125	27٪
2008	395961	143066	36٪

المبحث الرابع
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي

يتكون هذا المبحث من: النموذج القياسي المستخدم، والبيانات المستخدمة في القياس، والنتائج الإحصائية للدراسة.

المطلب الأول
النموذج القياسي المستخدم

البحث يدرس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي للفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٨م)، والاقتصاد السعودي مثل بالقطاعات التالية : الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت، وعدد الأيدي العاملة، والائتمان المصرفي الخاص، وقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة.

وبذلك فإن النموذج الإحصائي المقترح تحديده بناء على المتغيرات السابقة مكون من معادلة واحدة، المتغير المستقل فيه هو الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغيرات التابعة هي:

١. **الناتج المحلي الإجمالي:**

وهو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة واحدة، فيؤثر الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة إذا زاد من إنتاج السلع والخدمات المنتجة في قطاع معين أو عدة قطاعات، وذلك بزيادة الموارد الإنتاجية أو التطور التكنولوجي[1]، وهذه الزيادة من السلع والخدمات ناتجة عن

(1) Michael P. Todaro, Economic Development in the third world, Longman Inc. New York, 1985, PP. 242.

زيادة المشاريع المنتجة لتلك السلع والخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ينعكس على الاقتصاد الوطني بنموه وازدهاره .

٢. **التكوين الرأسمالي الثابت :**

الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التكوين الرأسمالي الثابت إذا ما استثمر في مشاريع إنتاجية بالزيادة، وهذا يتمثل بزيادة: الآلات والماكينات، ووسائل النقل الجوية والبحرية والبرية، والبنى التحتية، والبناء السكني وغير السكني ... وغير ذلك، فيزيد ذلك من قوة الاقتصاد الوطني.

٣. **الائتمان المصرفي :**

المستثمر الأجنبي ذوي المركز المالي القوي لا بد أن يحتاج للقروض المحلية، لتمويل الاستثمارات خاصة بعد بدء التشغيل، وكلما زادت حاجة المستثمر الأجنبي للقروض المحلية كلما أشار ذلك إلى فعالية استثماراته في مشاريع إنتاجية للقطاعات الاقتصادية المتاحة، وبذلك فإن هذا المتغير يعبر عن حاجة المستثمر الأجنبي للائتمان المصرفي لتمويل احتياجاته، وهذا يزيد من استثمارات المصارف لمصادرها المالية، وبالتالي يزيد من أرباحها، فتزداد مراكزها المالية بالقوة .

٤. **عدد العاملين :**

الاستثمار الأجنبي يؤثر على أعداد العاملين إيجاباً وسلباً، يؤثر إيجاباً إذا ما استخدم الاستثمار الأجنبي في مشاريع إنتاجية ذات كثافة عمالية، فإن ذلك يزيد من الطلب على العمالة المحلية فيقلل من البطالة، ويؤثر سلباً إذا ما استخدم المشاريع الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية، فهذا النوع من الاستثمارات لا يحتاج للعمالة مما لا يزيد من الطلب على العمالة المحلية، ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من الاستثمار

(ذوي الكثافة الرأسمالي) يستخدم التقدم الفني والآلات في الإنتاج مما يجعل إنتاجيته عالية وبتكاليف منخفضة، فيتسبب ذلك بعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة تلك المنتجات فتخرج من السوق، وهذا يزيد من البطالة المحلية .

٥. **الصادرات**:

الاستثمار الأجنبي يزيد من إنتاج السلع والخدمات، وقد يحصل فائض في هذه السلع والخدمات، مما يسمح بتصديرها للخارج، وهذا يزيد من الاحتياطي الأجنبي، وبالتالي يدعم النقد المحلي والاقتصاد القومي.

وبذلك فإن نموذج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي يكون بالتأثير على القطاعات التالية: الناتج المحلي الإجمالي (**GNP**)، والتكوين الرأسمالي الثابت (**K**)، والائتمان المصرفي (**CF**)، وعدد العاملين (**L**)، والصادرات (**X**).

ومعادلة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي تأخذ الشكل التالي :

$$I = -(GNP, K, CF, L, X)$$

حيث:

الاستثمار الأجنبي المباشر (**I**) يمثل المتغير المستقل والمؤثر على المتغيرات الأخرى التابعة.

المتغيرات الأخرى وهي: الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي، والائتمان المصرفي، وعدد العاملين، والصادرات، هي متغيرات تابعة للمتغير المستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن صياغتها بالمعادلة الرياضية التالية :

$$\text{Log } I=B_0+B_1\text{LogGNP}+B_2\text{LogK}+B_3\text{LogCF}+B_4\text{LogL}+B_5\text{LogX}+U$$

ويتوقع أن تكون إشارات المعاملات (B_1,B_2,B_3,B_4,B_5) موجبة كما تشير النظريات الاقتصادية.

المطلب الثاني
البيانات المستخدمة في قياس الدراسة

تم استخدام البيانات التالية والمبينة بالجدول والمكونة من: الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي الخاص، ومقدار الصادرات، وعدد العاملين في المصانع بدلا من عدد العاملين لتوفرها، والتكوين الرأسمالي الثابت.

جدول رقم (١١)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	الناتج المحلي الإجمالي	ائتمان مصرفي	صادرات	عدد العاملين في المصانع	تكوين رأسمالي ثابت
1994	2587.5	503055	134055	159590	349857	93002
1995	2167.5	533504	137859	187403	365830	103316
1996	240	590748	133624	227428	378622	102848
1997	213.75	617902	149214	227443	387070	109241
1998	352.5	546648	178827	145388	394294	112959
1999	461.25	603589	166323	190084	400817	118196
2000	686.25	706657	173533	290553	410699	123324
2001	1890	686296	187620	254898	416063	126095
2002	1698.75	707067	210657	271741	421310	128066
2003	2919.375	804648	246967	349664	427473	148098
2004	7282.5	938771	332136	472491	431491	156347
2005	45363.75	1182514	452501	677144	433092	195632
2006	64275	1335581	497067	791339	434989	233065
2007	85579.125	1442572	594840	874403	436679	295401
2008	143066	1786143	744802	1175482	466661	348011

المطلب الثالث
النتائج الإحصائية للدراسة

بعد تقدير النموذج باستخدام جميع المتغيرات تم التوصل للنتائج التالية :

أولا: استبعاد عدد العاملين (عدد العملين في المصانع)، وذلك لعدم معنويتها الإحصائية، ولأن إشارة معاملاتها تتعارض مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وفي ذلك إشارة إلى استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للكثافة الرأسمالية مما يجعله لا يحتاج للعمالة المحلية السعودية، ويثبت ذلك نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية والبالغة (١٠,٥٪)[١]، بالرغم من ضخامة الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي في المملكة العربية السعودية والبالغ مقداره (٦٠٠) مليار ريال سعودي[٢].

ثانيا: تم احتساب معادلة تأثير الاستثمار الأجنبي على التكوين الرأسمالي لوحده، وذلك لقوة تأثيره على ذلك القطاع، وكان النموذج المقدر كما يلي :

١. نموذج انحدار الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي الثابت هو :

$$I = -63035 + 0.545K$$

٢. معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي والتكوين الرأسمالي الثابت (٠,٩٧٤)، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بينهما ($0.035 =- > sig = 0.000$) .

٣. معامل التحديد : $R^2 = 0.949$

معامل التحديد المعدل $R = 0.945$

الخطأ المعياري للتقدير = 0.035

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السادس والأربعون، مرجع سابق، ص ٣٨٩.
(٢) جريدة الشرق الأوسط، الاثنين ٨ جمادى الأول ١٤٣٢هـ، ١١ إبريل ٢٠١١م، العدد ١١٨٢٢.

تفسير قيمة معامل التحديد :

تفسر قيمة معامل التحديد أن: (٠,٩٤٩) من تغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت يمكن أن تفسر باستخدام العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكوين الرأسمالي الثابت، والنسبة المتبقية والبالغة (٠,٠٦) ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة التكوين الرأسمالي الثابت.

٤. $F = 243.6$

$Sig = 0.000$

وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكوين الرأسمالي الثابت، وان نموذج الانحدار السابق جيد .

ثالثاً: تم احتساب معادلة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والصادرات، وفق النموذج المقدر التالي:

١. نموذج انحدار الاستثمار المباشر على المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي(**GNP**)، والائتمان المصرفي(C_B)، والصادرات(**X**)) اتخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{Log\ I = 0.296 LogGNP + 0.188 LogC_B + 0.311 LogX}$$

٢. معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والصادرات) يبلغ (٠,٩٨٦)، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الأخرى السابقة الذكر، حيث:

$$Sig = 0.000 < \alpha = 0.035$$

٣. معامل التحديد : $R^2 = 0.972$

معامل التحديد المعدل $R = 0.967$

تفسير قيمة معامل التحديد :

تفسر قيمة معامل التحديد أن: (٠,٩٧) من تغير في قيمة المتغيرات السابقة (الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والصادرات) يمكن أن تفسر باستخدام العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات السابقة، والنسبة المتبقية والبالغة (٠,٠٣) ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة المتغيرات السابقة.

٤. $F = 205.13$ $sig = 0.000$، وهذا يشير إلى وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والصادرات)، وأن نموذج الانحدار السابق جيد.

النتائـــــج

اهتم هذا البحث بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٨م)، وقد مثل الاقتصاد السعودي بالقطاعات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت، والائتمان المصرفي، والصادرات.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

تم إيجاد معادلتين:

المعادلة الأولى: بينت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي الثابت.

وأظهرت المعادلة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي بمقدار (٥٤٪).

المعادلة الثانية: بينت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي، والصادرات.

وأظهرت المعادلة تأثير الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٢٩٪)، وعلى الائتمان المصرفي بمقدار (١٨٪)، وعلى الصادرات بمقدار (١٣٪).

أظهرت نتائج تقدير المعادلتين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات السابقة، وبالتالي التأثير على الاقتصاد السعودي بشكل عام، هذا ما أشارت إليه المعلمات في المعادلتين السابقتين، وبالإضافة إلى ذلك أثبتت الدراسة أن المعادلتين ذات معنوية إحصائية مرتفعة، ووجد قيمة معامل الارتباط مرتفعة، وكذلك أشارت قيمة الاختبار (F) لكلا المعادلتين على المعنوية الإحصائية مرتفعة.

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

١. إصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر والميسرة له.

٢. السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج وخاصة للقطاعات الاقتصادية المعطلة، والعمل على زيادة توظيف الأيدي العاملة المحلية للتقليل من البطالة في المملكة العربية السعودية.

٣. العمل على زيادة الإعلان والترويج والتسويق للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بعقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وكتابة الأبحاث والتقارير والمنشورات التي تثبت ملائمة الاقتصاد السعودي للاستثمار الأجنبي المباشر.

٤. تطوير البنية التحتية، وزيادة الانفتاح الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والدول الغنية، وذلك لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

AZHAR UNIVERSITY

المراجـــــع

1. **Gerald M., The International Economic Development, The Theory and Policy, Hyper and Row Publisher's, New York, 1968.**
2. **Kojima, Kyushu, Direct Foreign Investment, Belding and Sons Ltd, Guild Fed, London, 1982.**

٣. أمجد سالم لطايفة، الاستثمارات الخارجية ودورها في تنمية الاقتصاد في الأردن دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠ ـ١٩٩٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ جامعة اليرموك ١٩٩٦م.

٤. الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، أحدث التطورات الاقتصادية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٥. الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الثلاثاء ١٥ رجب ١٤٣٠هـ، ٧ يوليو ٢٠٠٩ العدد ١١١٧٩.

٦. الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار السعودي: **sagia.gov.sa** بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ.

٧. الموقع الالكتروني : **ar.wikipedia.org/wiki/** بتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ .

٨. جميل الشرقاوي، الفوائد الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٨.

٩. خالد عبد الرحمن بسام، تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٧م)، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة المجلد (٢٥) العدد (١) ٢٠١١م/ ١٤٣٢هـ .

١٠. صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠٤م.
١١. عبد المعز عبد الغفار نجم، مشكلات وأساليب تنظيم المشروعات متعددة الجنسية، مجلة الدراسات القانونية، العدد التاسع يونيو ١٩٨٧م.
١٢. عبد الواحد الفار، أحكام تنظيم التجارة في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية ٢٠٠٤م .
١٣. عبد الواحد الفار، الاستثمارات الأجنبية، دار المعارف - القاهرة، ١٩٧٢م .
١٤. عصام الدين بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٢م.
١٥. عمر هاشم صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، ط١ ٢٠٠٨م.
١٦. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، بدون ناشر ٢٠٠٠م.
١٧. مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق ١٩٨١م.
١٨. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط١ ٢٠٠٧م/١٤٢٧هـ دار ميسرة للنشر والتوزيع - عمان/الأردن.
١٩. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط٣، ١٩٩١م.
٢٠. نضال العزام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك ١٩٩٥م.